

## ردا على سؤال حول الوضع في مؤسسة كهرباء لبنان

### وزير الموارد سابقا:

### الوزير اللواء عصام أبو جمرة يقول:

#### حتى تمشي الكهرباء وغيرها بدها نقطة عالسطر

منذ ثلاثة أعوام بالضبط وبعد أن تسلم فخامة العماد الرئاسة توجهت إليه بعدة مقالات عبر الصحافة أولا لأنه رفيق السلاح والدورة، اعرفه عن كثب واعرّف طريقة عمله. ثانيا من باب الغيرة على لبنان وشعبه للاستفادة من ما عرفته في خدمتي في وزارات خدمات الدولة في ظروف صعبة.

١- إن رئاسة الجمهورية غير قيادة الجيش .

٢- إن إصلاح الإدارة والقضاء على الفساد يجب أن يبدأ من فوق .

٣- إن الإدارة برأسين واحد سوري وواحد لبناني لا تتجح تمسكه بالوجود السوري في لبنان لن يجعله رئيسا لكل لبنان. ودستور الطائف حرّمه الكثير ... حتى حق إقالة وزير فازدادت الرؤوس وضاعت السلطة. بعد مرور ثلاث سنوات وعلى ضوء ما تتخبط به الإدارة وخاصة الكهرباء التي كانت من وزارات الخدمات التي استلمتها في حينه أقول له اليوم بان:

السيد الوزير محمد بيضون ليس الشخص الصالح لإصلاح الكهرباء :

بسياسة التزمّت والأصولية واتهام الآخر وأجهزة التنصت. وتغيير مدير عام فقط مهما كان السبب لا تحل أزمة الكهرباء.

الكهرباء فيها كل شيء. والمجال فيها مفتوح لكل شيء وعلى كل المستويات .

ومعلمه صاحب قصر المصليح المدموغ بأموال الكهرباء يعرف هذه الحقيقة.

حتى تمشي الكهرباء يا فخامة العماد:

تحتاج إلى وزير "عسكري الطبع" متجرد سياسيا قوي ومنيع شخصيا لا يساوم.

قدير فنيا وإداريا. زاهد وشفاف ماديا. صارم في قراره. يتمتع بصلاحيات عدلية استثنائية في الملاحقة وضبط المخلفات ينفذها بواسطة جهاز أمني صغير مع جهاز تفتيش مندفع بتصرفه. يستطيع الجزم. " بتمشي الكهرباء ونقطة عالسطر ."

بعد توقيفي مهندس ذو راس كبير في الكهرباء قيد التحقيق واقدام ازالامه في محطات التحويل علي قطع الكهرباء بالتخريب جاءني يوما رئيس مجلس إدارة الكهرباء مع وفد من الإدارة ليقول:

معالي الوزير جئنا نطلب إخلاء زميلنا وبتمشي الكهرباء ... لأنه إذا أردت متابعة السير بالتحقيقات بتبعثنا كنا على الحبس .

أجبتة الكهرباء بدها تمشي ومن يطاله تحقيق سيدخل إلى الحبس. لكننا لسنا بوضع التفتيش عن أشخاص لنحبسهم

وبعد اخذ ورد فهم المقصود وأجابني :

"بامرك سنعمل بإخلاص معك وستمشي الكهرباء. لكن قد يش راح تطول عندنا سني سنتين راح نعمل رهبان وبعدين بيفرجها الله." وهكذا كان ومشيت الكهرباء يا فخامة العماد رغم القلة والحصار والقصف وما أحدثه من الأعطال .

لكن المؤسف إنكم بعد أن تركنا...أعدتم إلى الخدمة مكرمين الفاسدين الذين أرحناهم. وكيف بدك تمشي بعدين؟ في مؤسسة الكهرباء نقاط ضعف كثيرة تتشابه مع ما هو موجود في باق وزارات الخدمات لكنها من العيار الثقيل: - من تلزيم الفيول وما يفرضه المسؤولون من راغبي الاستفادة من كومسيون رهيب على المتعهدين أو ما يقدمه المتعهدون إلى المسؤولين من فوق لتسهيل ربح الالتزام يذهلك يا فخامة العماد إذا كنت لا تعلم .

- إلى خزن المحروقات ونقلها وصرفها وما يتتابع مع ذلك من محاولات سرقة بطرق تذهلك يا فخامة العماد.

- إلى قطع الغيار وتلزيماها وتهريبها وتعطيلها لتحقيق بدلا عنها. إذا لم يتسنى لهم بيعها ثانية للشركة؟؟؟

- إلى أسطورة أكياس النايلون وما جرته من أعطال خلال أعوام؟ وأنهيناها بشبكة واقية.

- إلى الجباية وانحرافات تحقيقها، وعدم تحقيق العدادات ليركبوها بدل اللجوء إلى التعليق؟

- إلى دوام الموظفين وما يلزم لضبطه بغية القيام بالواجب مقابل الراتب.

- إلى شركات الموظفين الخاصة التي يعملون المستحيل لتشغيلها على حساب الشركة وما ينتج عن هذا التصرف الممنوع أساسا لان الأعطال بها تزداد والأسعار ترتفع والأموال تهدر الخ.

- ناهيك عن طريقة الإدارة في صرف الموازنة بالفواتير التي توقع سلفا وتقبض أموالها لتصرف على هوى المعنيين !!! هذه الكهرباء ومشاكلها التي تتشابه مع مشاكل غيرها من الإدارات لكنها تختلف عنها بحجمها وحنكة القيمين عليها. وهذه الأمور لا تستقيم يا فخامة العماد إلا إذا عرف وتأكد الجميع من المدير العام حتى آخر موظف والتجار المتعاملون من خارجها وخاصة ممثلو الشركات الذين يطلون البرطيل بحكم عملهم المستند إلى الكومسيون الدائم، ان المسؤول الأول الوزير:

أولا- لا يريد الاستفادة المادية ولن يسمح أن يستفيد زورا أي كان من الإدارة ومن خارجها . ولا شك انك تعرف يا فخامة العماد أن لا شيء يخفى على الموظف. فهو يشم الريحة ؟ ريحة الفساد ريحة البرطيل والبحبوحة تفوح بسرعة أو لحق بعدين على الهدر والبرطيل.

ثانيا- سيلاحق وسيعاقب مين من كان مخالفا. وكلمته لن تكسر لا من قبلك ولا من قبل غيرك. ولا محسوبة ولا استزلام إلا إلى صاحب الضمير والشغل ، فالكل ازالام له وبتصرفه.

ثالثا- سيكافئ أصحاب الاستحقاق وفورا وبالطرق المتعددة.

هكذا ولسته اشهر فقط بتمشي الكهرباء وغيرها من إدارات الدولة. وبتربح أموالا كثيرة وهكذا تنتفي الحاجة إلى بيع ممتلكات الدولة لصرف أموالها هباء. ولا تخسر الدولة الأموال وتخسر الممتلكات... ويبقى الوزير المسؤول

الأول والأخير. في ٢٠٠/١٢/٨